

تعبير سياسي وقانوني لهذه الرغبة» (المصدر نفسه). وهاجم شامير سوريا، وقال ان رفضها المشاركة في المحادثات متعددة الأطراف، يعني انها لا تبغي التوصل الى سلام حقيقي (المصدر نفسه).

وما ان انتهت مسألة الاعتراض الاسرائيلي على موضوع تشكيلة الوفد الفلسطيني بالاعلان عن قبول اسرائيل للايضاحات الاميركية في هذا الشأن، حتى برزت اعتراضات أخرى حول مكان اجراء المفاوضات الثنائية والمباشرة. في هذا الشأن، ابلغت اسرائيل الى الولايات المتحدة انها لن توافق على اجراء المحادثات الثنائية في مدريد، لأن الامر سوف يضيف على تلك المحادثات طابع الاستمرار لعمال المؤتمر الدولي. واقترحت اسرائيل اجراء جولتين من المحادثات في مدريد، على ان تستمر المحادثات، بعد ذلك، في دول المنطقة. وبذكرت المعلومات الصحفية ان العرب رفضوا هذا الاقتراح الاسرائيلي وان الولايات المتحدة الاميركية تقدمت باقتراح قضى بمواصلة المحادثات في واشنطن. كحل وسط بين الموقفين، العربي والاسرائيلي (المصدر نفسه، ١٩٩١/١٠/٢٣).

وفي تطوّر لاحق في هذا الشأن، ذكرت مصادر اسرائيلية ان اسرائيل وافقت على عقد جلسة المحادثات الاولى في مدريد، على ان تتركس تلك الجلسة للبحث في تحديد اطار المحادثات الثنائية ومكانها (مغاريف، ١٩٩١/١٠/٢٥). واعترضت اسرائيل، أيضاً، على قرار اللجنة المنظمة لعمال المؤتمر تخصيص حصة متساوية من الوقت لكلمة رئيس الوفد الفلسطيني في المؤتمر. وقدم السفير الاسرائيلي في واشنطن، احتجاجاً شديداً على هذا القرار الى الخارجية الاميركية، لأنه يشكل خرقاً فاضحاً للتعهد الاميركي بأن يظهر الوفد الاردني - الفلسطيني في مؤتمر السلام كوفد واحد، وليس اثنين (دافار، ١٩٩١/١٠/٢٨). لكن الولايات المتحدة الاميركية رفضت التحفظات الاسرائيلية من القرار ورفض مصدر اسرائيلي القول اذا كان الرد السلبي على التحفظات الاسرائيلية سوف يشكل سبباً لنسف المؤتمر. من ناحية أخرى، قال المصدر انياه انه لا يمكن التأكيد ان اسرائيل سوف تسلم بالمعطيات الجديدة: «هذا هو احد القرارات التي

من منظمة التحرير الفلسطينية أو فلسطينيين من شرق القدس [المحتلة] والشتات، في أي من المراتب الرسمية المشاركة في مؤتمر السلام. وجاء التحذير الاسرائيلي عقب معلومات عن مشاركة مزعومة لأعضاء من م.ت.ف. في «مجموعة المساندة» للوفد الاردني - الفلسطيني المشترك. وأوضحت اسرائيل، في هذا الشأن، ان كل أعضاء الوفد الفلسطيني بما في ذلك المستشارين ورجال الأمن والطواقم اللوجستية، يجب ان يخضعوا للمعايير التي تقررت بالنسبة الى تشكيلة الشق الفلسطيني في الوفد المشترك (المصدر نفسه). لكن الولايات المتحدة الاميركية رفضت هذا التحذير الاسرائيلي، وأوضحت ان شخصيات من القدس المحتلة مثل فيصل الحسيني وحنان عشراوي وممثلين عن الشتات الفلسطيني مثل رشيد الخالدي، لم يحصلوا، في الواقع، على كتب اعتماد تمكنهم من الجلوس الى طاولة المباحثات، ولكن بإمكانهم الحصول على مكانة رسمية وبطاقات تعريف تمكنهم من التحرك بحرية داخل المبنى (هآرتس، ١٩٩١/١٠/٢٣).

وزعم شامير في مؤتمر صحافي عقده قبل مغادرته اسرائيل الى ستراسبورغ، ان حكومته فوجئت بدعوة مراقبين رسميين من م.ت.ف. الى هوامش مؤتمر مدريد، بصفتهم «لجنة استشارية» للوفد. وأضاف شامير ان اسرائيل ستفحص قائمة المشاركين في المؤتمر (دافار، ١٩٩١/١٠/٢٢). وفي ستراسبورغ، تحدّث شامير عن محادثات السلام، فقال ان من يعتقد بأن مؤتمر مدريد سوف يؤدي الى انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة، يتلّهى بالأوهام (هآرتس، ١٩٩١/١٠/٢٢).

وحذّر شامير، في كلمة ألقاها في اجتماع ضمّ رؤساء الطوائف اليهودية في أوروبا من انه «اذا واصل العرب مطالبتهم بأن تكون القدس جزءاً من المفاوضات، فانه ليس هناك فرصة للتوصل الى تطورات ايجابية». ورحّب شامير باستعداد العرب للحوار مع اسرائيل والتباحث دون شروط. ورأى في ذلك تغييراً في المقاربة العربية ازاء اسرائيل. مع ذلك أضاف شامير انه من غير الواضح اذا كانت نتائج المؤتمر ستكون ايجابية. فعلى حدّ قوله «يجب، أولاً، فحص الرغبة في السلام. ويعد ذلك اعطاء